شملان يبحث مع بعثة البنك الدولي التحضيرات لمشروع الاسماك الخامس بالحديدة

الحديدة/سبا

بحث الاخ محمد صالح شملان محافظ محافظة الحديدة خلال لقائه أمس مع بعثة البنك الدولي الخاصة باعداد وثيقة مشروع الاسماك الخامس برئاسة / تراي سنحا / مسئول التنمية الريفية بالبنك الدولي٠ الاحتياجات المطلوبة لمواقع الانزال الرئيسية واعداد وثيقة المشروع التي تتضمن الانشطة السمكية المختلفة وتنفيذ الأعمال الانشائية ٠ وفي اللقاء ثمن الأخ المحافظ الجهود المبذولة لانجاز هذا المشروع الحيوي الهام الذي سيقدم خدمات مميزة لهذه الشريحة وسيقوم بتشغيل عدد كبير من الصيادين٠

مشيرا إلى أهمية المراسي بالنسبة للصيادين وأعمالهم اليومية٠

حضر اللقاء الاخ عبدالهادي الخضر مدير عام مكتب الثروة السمكية بالمحافظة وناجي أبو حاتم نائب ممثل البنك الدولي في اليمن٠

من جانب آخر التقى الأخ محمد صالح شملان محافظ الحديدة أمس لجنة حقوق الانسان والحريات العامة في مجلس النواب في إطار الزيارة الميدانية التي تقوم بها اللجنه إلى المحافظة لتفقد احوال السجون٠

وجرى في اللقاء مناقشة القضايا المتعلقة بحقوق الانسان ٠

وقد اشار الأخ المحافظ إلى أهمية الزيارة لتقييم أوضاع السجون بالمحافظة مشيدا بالجهود التي تقوم بها اللجنة ٠ مؤكدا تقديم كافة التسهيلات لانجاز مهامها.

□□□

صنعاء.. ورشة عمل لاعداد مناهج تعليمية في مجال النفط والغاز

صنعاء/ سبا /

يناقش ٣٠ متخصصا في اعداد المناهج من اساتذة الجامعة وخبراء محليون ودوليون في ورشة العمل التي بدأت أمس بصنعاء المناهج التعليمية والتدريبية في مجال النفط والغاز، وتستعرض الورشة التي تنظمها وزارة التعليم الفني والتدريب المهني على مدى سبعة ايام بتمويل من مشروع الاتحاد الاوروبي التجارب الرائدة في هذا المجال والطرق المثلى لتطوير المناهج في قطاع الغاز والنفط ومقارنتها باحتياجات سوق العمل في البلاد وما يجب توفيره من ايدي عاملة ماهرة في مجال التنقيب والبحث عن النفط ٠

وفي افتتاح الورشة أكد المهندس عبدالوهاب العاقل نائب وزير التعليم الفني والتدريب المهني بان الوزارة ستأخذ التوصيات التي ستخرج بها الورشة بعين الاعتبار ٠٠ مشيرا الى ان الوزارة ستتوسع في المناهج التعليمية الخاصة بالنفط والغاز في ضوء توصيات الورشة خاصة وان اليمن فتحت خلال الفترة الماضية اسواقا جديدة لتسويق الغاز وهو ما يحتاج الى كفاءات وخبرات يمنية يعتمد عليها في هذا المجال، وكانت وزارة التعليم الفني والتدريب المهني قد اعدت مؤخرا مناهج خاصة في مجالات الفندقة والسياحة وتاهيل المرأة بالتعاون مع مشروع الاتحاد الاوروبي ٠

في احتفالية تحضرها كافة الفعاليات الرسمية

اليوم إعلان النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م

بيانات التعداد ستسهم في صياغة سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

كتب/ احمد الطيار

● تترقب الاوساط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في بلادنا اليوم لحظة اعلان النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م والمقرر أن تتم في حفل كبير ستحضره كافة فعاليات الدولة صباح اليوم.

ومن المقرر أن تستعرض قيادة التعداد النتائج الأولية من البيانات التي خرج بها التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م والذي نفذ في كافة انحاء الجمهورية اليمنية ابتداء من ليلة الاسناد الزمني ١٧/١٦ ديسمبر الماضي ولمدة عشرة أيام وشملت هذه أخذ بيانات الأسر والمساكن في ٣٣٣ مديرية تضم ٥٧٠ قطاعا تعداديا بها ٥٢٢٢ قسماً و٢١٥٨٧ منطقةً نفذها جيش جرار من الشباب والشابات يفوق عددهم ٣٠ الفاً منهم ٢٤ الف عداد وعدادة و٧١١ معاونا و٥٥١٨ مسجلا.

ويعد التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م ثاني تعداد يجري منذ قيام الوحدة المباركة عام ٩٠م حيث ينفذ كل عشر سنوات لتوفير بيانات شاملة ودقيقة تكون منطلقا اساسيا للاستراتيجيات التنموية في الجمهورية اليمنية وهدفت الدولة من تنفيذ هذا التعداد الى القيام بواجبها الوطني في تجسيد مشروعها الحضاري وتحقيق غاية التنمية التي من شأنها تحسين مستوى المواطن في كافة مناحي الحياة التشريعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة الى تحديث قاعدة البيانات.

ويعتبر تعداد عام ٢٠٠٤م اضخم عملية احصائية تقوم بها الدولة استلزم تعبئة الموارد المالية والبشرية الضخمة منذ أكثر من عامين لتوفير بيانات متنوعة تخدم اغراضا إدارية واحصائية وتنفيذية متعددة.

وكان التعداد السابق الذي اجري عام ١٩٩٤م وهو الأول في الجمهورية اليمنية قد توصل الى أن عدد السكان المقيمين داخل اليمن بلغ ١٤ مليوناً و٥٨٧ الفاً و٨٠٧ نسمة ينمون بمعدل سنوي نسبته ٣,٧٪ فيما بلغ إجمالي سكان اليمن نحو ١٥,٨ مليون نسمة.

ويخشى المعنيون بالمسالة السكانية في بلادنا أن تكشف الارقام الجديدة المعلن عنها عن نمو متسارع في عدد السكان ،من شانه أن يصيب القائمين على البرامج تخفيض الخصوبة بالاحباط .. خاصة وأن جهد عشر سنوات من العمل لم يثمر إلى حد كبير.

وتقول اوساط اقتصادية أن نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م سيعول عليها كثيراً في البناء التنموي لليمن خاصة وهي تعد للخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦م-٢٠١٠م والتي تعد على رأس أولوياتها تحضير النمو الاقتصادي لخلق فرص عمل للشباب والذي لن يتحقق بدوره الا إذا تحضير الخصوبة ونسبة النمو السكاني المرتفع والتي هي الأعلى في العالم.

وستوضح نتائج التعداد الأولية حجم سكان الجمهورية اليمنية الحالي ،كما ستحدد اعداد الذكور والإناث حسب المحافظات .. فيما ستبين النتائج النهائية المتوقعة أن تخرج عام ٢٠٠٧م التفاصيل الدقيقة للتركيب العمري والنوعي والتوزيع الجغرافي والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية ونوعية ومستوى المساكن والمنشآت في الجمهورية.

أهمية

تمثل البيانات التي ستنشر من نتائج التعداد بمختلف مجالاتها ومستوياتها على كافة التقسيمات الإدارية للجمهورية اليمنية قاعدة اساسية لعملية التخطيط والبرمجة بالإضافة إلى تحديد الخدمات المتاحة في كافة المناطق الإدارية والجغرافية.

وقد تمكن التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م من جمع بيانات الأسر والمساكن في الجمهورية خلال فترة زمنية محددة وستكون هذه البيانات متاحة للاستخدام من قبل موظفي الدولة ورجال المال والاعمال والباحثين والمهتمين وستمكن البيانات الناتجة عن التعداد الحكومي من الاستفادة في جميع مراحل التخطيط القائمة حاليا للاستراتيجيات التنموية والاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الوطني والمحلي إذ ستكون المجالس المحلية المستفيد الأول من هذه النتائج ، وسيكون لها البيانات الحقيقية عن مناطقها لتتمكن من وضع خططها التنفيذية على بصيرة وعلم .

القطاع الخاص

سيتمكن القطاع الخاص في بلادنا من إتخاذ قراراته التجارية والصناعية وفقا لبيانات حقيقية ينتجها التعداد ،حيث أن القرارات في الاعمال الاستثمارية والاقتصادية وفي تحديد مواطن التصنيع والتسويق ستكون مبنية على بيانات حديثة يستفاد منها في تقدير طلب المستهلكين وبحسب الجنس والتوزيع ،لأن ذلك يؤثر في الطلب بشكل عام وبحسب المناطق كبيرة أو صغيرة.

وقد حرص الجهاز المركزي للاحصاء على اسهام مستخدمي البيانات في عملية تخطيط التعداد لتحقيق الفائدة المرجوة للجميع ، حيث استحدثت بيانات اقتصادية تلبي الرغبة في معرفة الانشطة المزاولة في بلادنا ودورها الاقتصادي.

استخدامات

هناك استخدامات متعددة لبيانات التعداد منها على سبيل المثال استفادة الجهات الحكومية في تحديد المناطق الانتخابية لأغراض الانتخابات بأنواعها .. حيث يقدم التعدادا معلومات بشأن التوزيع الجغرافي للسكان بحسب سن التصويت وبحسب الدوائر والمراكز الانتخابية ، تستخدم الحكومة هذه البيانات في تصنيف المناطق وتحديدها من حيث كونها حضرية او ريفية كما تستفيد السلطات المحلية من بيانات التعداد في التخطيط للخدمات في مناطقها الإدارية ، كما تندرج هذه البيانات ضمن البرامج لكافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياحية لكثير من المؤسسات الحكومية.

كما ان مجالات البحوث مستفيدة ايضا .. حيث يستفيد العديد من الباحثين سواء كانوا من الجهات الرسمية او غير الرسمية من بيانات التعداد .

إذ أنه مصدر غني بالمعلومات والبيانات الاحصائية الدقيقة والشاملة لاغراض البحوث الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية وبذلك تعود هذه البحوث بالفائدة العظيمة على الحكومة.

النشر البياني

سيقوم الجهاز المركزي للاحصاء بتوفير البيانات التفصيلية المنتجة من التعداد كاطر تخصصية وسيقوم بتوفير منتجات التعداد لاحقا على اشكال وجداول وتقارير مطبوعة ويوزعها على وسائط حاسوبية وسيتم نشرها الكترونيا عبر موقعه على الانترنت.

كما أنه سيقوم بتوفير بيانات على اشكال متخصصة يستفيد منها عدد غير قليل من الباحثين والمهتمين ويعتزم وضع قاعدة بيانات تكون على شكل مخزون تعتبر مصدرا غنيا بالمعلومات مما يسمح بإنتاج سريع لجداول اضافية والوصول المباشر لقواعد البيانات الجزئية والكلية.

حيث سيلبي أي طلبات اضافية لمتخذي القرار والسلطات المحلية عند اعداد أي خطط.

وسيكون بإمكان الجهاز المركزي للاحصاء نشر البيانات لكافة المناطق مع ارفاقها بخرائط حديثة تعكس عليها هذه البيانات.

تميز

يتميز التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م بانه أول تعداد في تاريخ التعدادات اليمنية الذي يتم وضع برنامج زمني له بشكل عام احتوت كافة المراحل التحضيرية والميدانية والمكتبية ، ويتميز التعداد بان برنامجه الزمني شامل ومتنوع وشفاف إذا احتوى على قدر كبير من التفاصيل في غرض الانشطة والاعمال التعدادية المطلوب تنفيذها وللفترات المطلوبة بحسب الأيام.

وقد مكن البرنامج إدارة التعداد من القيام باعمال ومعالجة الاختلالات والانحرافات التي قد تنتج اثناء التنفيذ الفعلي، وهذا ماتم فعلاً حيث تم التنفيذ بشكل مميز حسب البرنامج المعد لذلك ،كما ان التعداد اخذ التجارب السابقة لعمليات التعدادات، اضافة إلى الاستفادة من خبرات الكوادر المحلية وتجارب الآخرين من الاشقاء والاصدقاء .

دعم

حضي التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م بدعم محلي ودولي من منظمات وهيئات نظراً لاهميته وغاياته النبيلة في توفير البيانات التي تسهم في التخطيط للتنمية وبناء الانسان وقد اهتم المانحون بدعم تنفيذ التعداد ومخرجاته واعتمدت قيادة الجهاز المركزي للاحصاء اسلوباً جديداً في التعامل مع شركاء التعداد جعلهم يسهمون بالعديد من الاجهزة والمعدات وفقا للاحتياجات المطلوبة لتوفير وانتاج البيانات المطلوبة.

السكان في اليمن في ضوء تعداد ١٩٩٤م

بلغ عدد السكان المقيمين داخل الجمهورية حسب تعداد عام ٩٤م نحو ١٤ مليوناً و٥٨٧ الفاً و٨٠٧ نسمة ، منهم ٧ ملايين و٤٧٣الفاً و٢١٧ نسمة ذكور فيما بلغت الاناث ٧ ملايين و١١٤ الفاً و٢٦٧ نسمة، اما سكان الريف فقد بلغ ١١ مليوناً و ١٦٤ الفاً و ٢٨٩ نسمة بنسبة ٧٦,٥٪ من اجمالي السكان المقيمين ، فيما بلغ سكان الحضر ٣ ملايين و ٤٢٣ الفاً و٥١٨ نسمة بنسبة ٢٣,٥٪.

وبحسب الاسقاطات السكانية فإن حجم السكان في اليمن عام ٢٠٠٤م يجب ان لا يزيد عن ٢١,١ مليون نسمة .. ترى كم بلغ حجم سكان اليمن فعلاً.

رأي اقتصادي

خطوة في الاتجاه الصحيح

■ علي محمد البشيري

□ .. قرار الحكومة بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية للتفاوض مع منظمة التجارة العالمية بحيث تضم عددا أكبر من ممثلي القطاع الخاص .. قرار صائب وفي الاتجاه الصحيح كون القطاع الخاص هو القائد لعملية التنمية الاقتصادية في ظل انتهاج بلادنا لنظام الاقتصاد الحر ، وهو القطاع الذي سيتأثر من عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إيجابا أو سلبا وبالتالي فإن إشراكه في زيادة ممثليه في اللجنة الوطنية للتفاوض سيكون له نتائج إيجابية كبيرة والكرة الآن في ملعب القطاع الخاص ولم يعد هناك أي مجال للشكوى من اقصائه في عملية التفاوض وتقديم الأعذار والمبررات..

وبالتالي عليه أن يعمل بجد مع الحكومة في تفعيل آلية التفاوض وإعداد الدراسات والمقترحات الهادفة إلى تعظيم مكاسب بلادنا من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتقليل من الآثار السلبية قدر الإمكان والعمل على استغلال المزايا والتسهيلات الممنوحة للدول الأكثر نموا سواء تلك المتعلقة بالدعم الفني أو الاستثناءات الممنوحة.

وإذا كانت الحكومة معنية بتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير البيئة المناسبة لنشاط واستثمارات القطاع الخاص وتقديم كافة أوجه الدعم وبما لا يتعارض مع اتفاقيات وكذا موائمة التشريعات الاقتصادية مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (الجات).

فإن القطاع الخاص أيضا مطالب بتهيئة البيئة المؤسسية والانتاجية لمنشاته وتكييف أوضاعها وفق متطلبات المنظمة بحيث تكون قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

فالحكومة والقطاع الخاص معنيان بإجراء الدراسات اللازمة لأثر تلك الاتفاقيات على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتحديد الاجراءات التي يجب اتخاذها لتعزيز أداء تلك القطاعات ومعالجة كافة المعوقات التي تعترض تطورها.

وهذا لن يتم إلا من خلال اتخاذ خطوات جادة وعملية من الجانبين وتعزيز الثقة بينهما وبما يحقق المصلحة العامة للجميع.

كما يجب عدم التسرع في تقديم التنازلات بدون مقابل وتقديمها على طبق من ذهب لأعضاء المنظمة بدعوى أننا لا نملك ما نتفاوض عليه أو بزعم أننا رابحون من الانضمام إلى منظمة التجارة .. فالتعرفة الجمركية التي تسعى الحكومة إلى خفضها يجب أن تكون ملبية لشروط الجات وفي نفس الوقت مراعية لأوضاع الصناعات الوطنية والانتاج المحلي وداعمة لها.

المفاوضات بالتأكيد ستكون شاقة .. والطريق إلى العضوية الكاملة وعرة وبالتالي يجب أن نحاول الوصول إلى عضوية منظمة التجارة بأقل الخسائر الممكنة.

عدن.. مناقشة مشروع انشاء مؤسسة متخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة

■ ،، عدن/سبأ/..

ناقش مشروع دمج برامج الادخار والاقراض لجمعيات المرأة العدنية والفاء والثريا التنموية بعدن في الاجتماع الذي نظمه الصندوق الاجتماعي للتنمية انشاء مؤسسة متخصصة بتمويل المشاريع الصغيرة٠ ويهدف المشروع الى ايجاد وسائل جديدة لمساعدة الفقراء في اقامة مشاريع خاصة وتشجيعهم على الادخار وتنمية مصادر التوظيف الذاتي والتعريف بثقافة العمل والابداع بين اوساط المجتمع٠ حضر الاجتماع الاخ / غازي احمد علي / مدير عام الصندوق الاجتماعي للتنمية بعدن ضم عدد من رجال الأعمال وممثلين عن برامج الادخار والاقراض ٠

افتتاح المعرض التجاري التايلاندي بعدن

■ ،، عدن/سبأ/..

افتتح الاخ / عبد الكريم شائف/ الامين العام للمجلس المحلي بمحافظة عدن امس المعرض التجاري التايلندي الاول بعدن الذي تنظمه شركة / ابولو / للمعارض الدولية في اليمن ويستمر ثلاثة ايام٠ ويشتمل المعرض الذي تشارك فيه / ٥٠ / شركة تايلندية على قطع غيار السيارات والاجهزة الكهربائية ومواد للبناء ومنتجات كيميائية وجلدية وغذائية ومشروبات وقطع وملحقات الكمبيوتر ٠ بالاضافة الى الادوات المنزلية والمنتجات الصيدلانية والمخبريه ٠ وكذا الاثاث المنزلي والاكسسوارات والمواد الصحية والتجميلية والمجوهرات ٠ وفي الافتتاح اكد الاخ امين عام المجلس المحلي بعدن ان هذا المعرض يعتبر خطوة متقدمة في تطوير وتنشيط التجارة بين اليمن وتايلاند ٠ واعتبر ان هذا المعرض يأتي في اطار التطلع الى خلق شراكة حقيقية بين اليمن ودول شرق اسيا وغيرها من البلدان العربية والاجنبية في مجال التبادل التجاري والاستثمار ٠ ونوه الى ان مدينة عدن تعتبر حاليا مركز اقتصادي وتجاري تتوفر فيه الكثير من المناخات والمميزات للاستثمارات العربية والاجنبية ٠ حضر حفل الافتتاح الاخ / محمد عمر بامشموس / رئيس الغرفة التجارية والصناعية بعدن و السيد / سوتيساك / رئيس مركز الصادرات التايلاندية و / عمر النهمي / مدير التسويق لشركة ابولو وعدد من المسئولين بالمحافظة وعدد من اعضاء السلك الدبلوماسي بعدن ورجال الاعمال اليمنيين ٠

ارتفاع الايرادات النفطية إلى ٥٧٩,١ مليار ريال في عام ٢٠٠٤م

كتب/ علي محمد

■.. حققت الايرادات النفطية نمواً كبيراً خلال عام ٢٠٠٤م تجاوز ٤١٪ إذ ارتفعت إلى ٥٧٩,١ مليار ريال مقارنة بـ ٤٠٩,٩ مليار ريال في عام ٢٠٠٣م وبزيادة تقدر بنحو ١٦٩,٢ مليار ريال.

وأرجع تقرير رسمي ارتفاع الايرادات النفطية خلال العام ٢٠٠٤م إلى ارتفاع اسعار النفط عالمياً حيث زادت عائدات الصادرات النفطية من ٣٧٠,٩ مليار ريال مقابل ٣٠٦,٨ مليار ريال عام ٢٠٠٣م وبزيادة تقدر بنحو ٦٤ مليار ريال. كما ارتفعت ايرادات النفط المباع محلياً إلى ٢٠٢,٨ مليار ريال في عام ٢٠٠٤م مقارنة بـ ٩٧,٩ مليار ريال وبزيادة ١٠٤,٩ مليار ريال. فيما زادت مبيعات الغاز إلى ٥,٢ مليار ريال مقابل ٥,١ مليار ريال وبزيادة ١٨٧ مليون ريال خلال نفس الفترة.

واشارت البيانات الاحصائية الصادرة عن وزارة المالية أن ايرادات النفط والغاز شكلت ٧٢,١٪ من اجمالي الايرادات والمنح ونحو ٢٤,٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي للعام ٢٠٠٤م مقارنة بتقديرات استراتيجية التخفيف من الفقر البالغة ١٧,٩٪ من الناتج المحلي.

وشهدت الايرادات النفطية ارتفاعاً ملحوظاً خلال الاعوام الماضية إذ زادت من ١٦٦ مليار ريال في عام ١٩٩٧م إلى ٣٧٦ مليار ريال عام ٢٠٠٠م.

وتتوقع الحكومة انخفاض الايرادات النفطية خلال الاعوام القادمة وذلك نتيجة تراجع الانتاج النفطي وتسعى إلى تنمية الايرادات غير النفطية وذلك من خلال اصلاح الاوعية الضريبية والحد من التهرب الضريبي وتبسيط اجراءات التحصيل.